

بطاقة تهنئة ومباركة بمناسبة عيد اكيثو 2019 عيد الآمال والمحبة والتسامح

من اجل إيقاف كل اشكال العنف وسيادة المسلم والسلام والمحبة لسورية وكل السوريين

اننا في جميع المنظمات والهيئات والمراكز وجميع الناشطات والناشطين والمفكرين والمثقفين والأكاديميين والشخصيات الاجتماعية والدينية المنضويين في إطار الهيئات التالية:

1. المفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان (وتضم 91 منظمة ومركز وهيئة بداخل سورية).

2. المنظمة الكردية لحقوق الإنسان في سورية (DAD).

3. المنظمة الوطنية لحقوق الإنسان في سورية.

4. اللجنة الكردية لحقوق الإنسان في سوريا (المرصد).

5. المنظمة العربية لحقوق الإنسان في سورية.

6. منظمة حقوق الإنسان في سورية - ماف.

7. منظمة الدفاع عن معتقلي الرأي في سورية- روانكة.

8. شبكة الدفاع عن المرأة في سورية (تضم 57 هيئة نسوية سورية و 60 شخصية نسائية مستقلة سورية).

9. التحالف النسوي السوري لتفعيل قرار مجلس الأمن 1325.

10. الشبكة الوطنية السورية للسلم الأهلي والأمان المجتمعي.

11. التحالف السوري لمناهضة عقوبة الإعدام (SCODP)

12. المنبر السوري للمنظمات غير الحكومية (SPNGO)

13. الشبكة السورية للمدربين على حقوق الإنسان.

14. الفريق الوطني السوري الخاص بالمراقبة على الانتخابات.

15. لجان الدفاع عن الحريات الديمقراطية وحقوق الإنسان في سورية (ل.د.ح).

يسرنا أن نتوجه بأسمى التهاني والمباركات الى المواطنين السوريين من الآشوريين السريان في سوريا، بشكل خاص، وإلى عموم المواطنين السوريين، متمنين لهم أعيادا سعيدة وسنة مباركة، بمناسبة احتفال العالم برأس السنة الآشورية الجديدة 6769 - أكيثو - ،

والذي يأتي في الأول من شهر نيسان من كل عام ، حاملاً معه كل القيم المسامية الانسانية والمعان العظيمة بالسلام والتجدد والانبعاث ، ومؤكداً على الغنى الثقافي والحضاري الذي تتميز به سوريا وعمق تاريخ حضارات ووطننا الحبيب، مما يلزم المؤسسات الحكومية وغير الحكومية حماية هذا الإرث الهام والإنساني .

وإننا ندعو الى تمثل جميع قيم أكيثو بالحرية والكرامة والمحبة والتسامح، والملهمة لكل الافكار الانسانية العظيمة، ولكل الحريات، ولكل الطامحين بمستقبل انساني آمن،
ضرورة ان يكون هذا العيد عيداً وطنياً سورياً لنا جميعاً، وان يكون محطة انطلاق حقيقية ننشد من خلالها السلام والأمان وقيم الحرية والديمقراطية وتحقيق حقوق الانسان للجميع دون استثناء.

و نتطلع ان تمر هذه ال مناسبة العظيمة على سورية 2019، وآملنا منشودة ان يسود السلم والسلام والامان، وان تتوقف كل الحروب والمعارك على الأراضي السورية، وتتوقف عمليات التدمير والخراب ونزيف الدم السوري، وكل عمليات الاختفاءات القسرية والاحتجازات التعسفية والتهجير والنزوح . و
ان تتواصل المفاوضات في جنيف وتتسع لتضم جميع الاطراف المعنية بالنزاع وان تتوصل الى القرارات والنتائج الملزمة بالحل السياسي السلمي النهائي لللازمة السورية.
من اجل البدء ببناء واعداد سورية البشر والحجر والوطن بجهود جميع السوريين اصحاب المصلحة الحقيقية بالسلم والامان المجتمعي ، وفي ظل مناخات المحبة والتسامح والسلام والحرية.

اننا في الفيدرالية السورية لمنظمات وهيئات حقوق الانسان والمنظمات المدافعة عن حقوق المرأة وحقوق الانسان في سورية ،
الموقعة ادناه،

بهذه المناسبة الوطنية والانسانية، اذ نهني جميع المواطنين السوريين، وخصوصا
المواطنين السوريين من الآشوريين السريان

،
فإننا نعلن عن تضامننا الكامل مع أسر المضحايا، ونتوجه بالتعازي القلبية والحارة لجميع من قضوا من المواطنين السوريين من المدنيين والشرطة والجيش، متمنين لجميع المجرى المشفاء العاجل، ومسجلين إدانتنا الشديدة واستنكارنا البالغ لجميع ما تم ارتكابه على مدى السنوات الماضية من ممارسات العنف والقتل والتدمير والتخريب والتفجيرات الدارهابية والاختفاءات والاختفاءات القسرية أيا كانت مصادرها ومبرراتها. ولكل ما يستمر من ارتكابه من انتهاكات مختلفة. وندعو جميع الأطراف الحكومية وغير الحكومية للعمل على:

1. الاستمرار بعمليات الحل السياسي السلمي، والعمل الجاد والملتزم لإيقاف دوامة العنف بضمانات واشراف دوليين.
2. إطلاق سراح كافة المعتقلين السياسيين لدى الحكومة السورية، وفي مقدمتهم النساء المعتقلات
3. إطلاق سراح كافة المخطوفين والمحتجزين قسرياً، لدى الجهات غير الحكومية، من النساء والأطفال والذكور.
4. الكشف الفوري عن مصير النسوة السوريات المفقودات، وعن المفقودين السوريين، من المدنيين والعسكريين، بكل المدن السورية.
5. إيقاف جميع الممارسات العنصرية التي تعتمد التهجير القسري والعنيف، والوقوف بشكل حازم في وجه جميع الممارسات التي

تعتمد على تغيير البنى الديمغرافية تحقيقاً لأهداف ومصالح عرقية وهنصرية وتفتيتية تضرب كل أسس المسلم الأهلي والمتعايش المشترك.

6. تلبية الاحتياجات الحياتية والاقتصادية والإنسانية للمدن المنكوبة وللمهجرين داخل البلاد وخارجها، وإغاثتهم بكافة المستلزمات الضرورية.

7. العمل من أجل تحقيق العدالة الانتقالية عبر ضمان تحقيق العدالة والإنصاف لكل ضحايا الأحداث في سورية، وإعلاء مبدأ المساءلة وعدم الإفلات من العقاب

ب

.

8. دعم الخطط والمشاريع التي تهدف إلى إدارة المرحلة الانتقالية في سوريا وتخصيص موارد لدعم مشاريع إعادة الأعمار والتنمية والتكثيف من مشاريع ورشات التدريب التي تهدف إلى تدريب القادة السياسيين السوريين على العملية الديمقراطية وممارستها ومساعدتهم في إدراج مفاهيم ومبادئ العدالة الانتقالية والمصالحة الوطنية في الحياة السياسية في سوريا المستقبل على أساس الوحدة الوطنية وعدم التمييز بين السوريين لأسباب دينية أو طائفية أو قومية أو بسبب الجنس واللون أو لأي سبب آخر وبالتالي ضمان حقوق المكونات وإلغاء كافة السياسات التمييزية بحقها وإزالة أثارها ونتائجها وضمان مشاركتها السياسية بشكل متساو.

9. ينبغي دعم الجهود الرامية من أجل إيجاد حل ديمقراطي وعادل على أساس الاعتراف الدستوري بالحقوق الفردية والاجتماعية لجميع المكونات السورية، وإلغاء كافة السياسات التمييزية ونتائجها، والتعويض على المتضررين ضمن إطار وحدة سوريا أرضاً وشعباً، بما يسري بالضرورة على جميع المكونات السورية والتي عانت من سياسات تمييزية متفاوتة.

10. المساهمة في تنظيم مؤتمر المصالحة الوطنية الشاملة، استكمالاً وتتويجاً للمصالحات المناطقية الصغيرة، من أجل إقرار التعويضات وجبر الأضرار المرفوعة من تقارير وبيانات المنظمات المدافعة عن حقوق الإنسان في سورية ومن تقارير لجان التحقيق القضائية المستقلة.

11. قيام المنظمات والهيئات المعنية بالدفاع عن قيم المواطنة وحقوق الإنسان والنضال السلمي، باجتراح السبل الآمنة وابتداع الطرق السلمية التي تساهم بنشر وتثبيت قيم المواطنة والتسامح بين السوريين على اختلاف انتماءاتهم ومشاربهم، على أن تكون ضمانات حقيقية لصيانة وحدة المجتمع السوري وضمان مستقبل ديمقراطي آمن لجميع أبنائه بالتساوي دون أي استثناء

وفي مناخ مستقبلي آمن لسورية ولكل السوريين، فإننا نؤكد على أهمية العمل من أجل:

1) تعزيز كافة الجهود المبذولة، لتطبيق سيادة القانون ورفع الظلم ونشر قيم السلام والتسامح في المجتمع، عبر سيادة قانونا للعدالة الانتقالية، متفقاً مع المعايير الدولية التي تتبناها هيئة الأمم المتحدة والقانون الدولي لحقوق الإنسان والقانون الدولي الإنساني حول العدالة الانتقالية، ومتوافقاً مع التزامات بلادنا بموجب الاتفاقيات والمعاهدات والمواثيق الدولية التي في مقدمتها الإعلانات والاتفاقيات المتعلقة بحقوق الإنسان. وأن يلبي طموحات وتطلعات السوريين في التغيير وإقامة العدل وتجاوز الماضي المؤلم.

2) تعزيز حقوق الإنسان والحريات الأساسية والتشجيع على احترامها بالنسبة للجميع، دون تمييز بسبب العرق أو الجنس أو اللغة أو

الدين او المذهب او المناطقية.

3) التعزيز والإعمال المستمرين لحقوق المواطنين السوريين المنتمين إلى أقليات قومية أو أثنية وإلى أقليات دينية ولغوية، كجزء لا يتجزأ من تنمية المجتمع بأسره وداخل إطار وطني ديمقراطي يستند إلى حكم القانون، من شأنهما أن يسهما في تدعيم ارادة العيش المشترك والتعاون فيما بين المكونات المختلفة .

4) تفعيل جميع التدابير التشريعية المعنية بالدفاع وتعزيز وحماية حقوق الإنسان الأساسية وكرامته وقيمه، وبالحقوق المتساوية للرجال والنساء.

5) التعامل مع ميراث انتهاكات حقوق الانسان بطرق ومناهج واسعة وشاملة تتضمن: العدالة الجنائية، عدالة جبر الضرر، العدالة الاجتماعية، العدالة الاقتصادية .

6) المساهمة في صياغة مجموعة الإجراءات والإصلاحات القانونية القضائية وغير القضائية التي تتخذها الدولة والمجتمع لتطبيق سيادة القانون والمساءلة وإقامة العدل وإجراء التصالح والتسامح وتحقيق الأمن والامان وإشاعة السلام في المجتمع.

دمشق 142019

الهيئة الادارية للفيدرالية السورية لحقوق الانسان